

قوة لحماية بعض الطائرات قرب عمان ، واوكلت الى الكابتن فردريك بيك قيادة القوة السيارة التي لم تكن تزيد عن ١٠٠ جندي وضابط (٦٢) .

استخدمت الضغوط المالية منذ تشكيل اول حكومة في شرقي الاردن ، واستقالت هذه الاخيرة في ٢٣ حزيران ١٩٢١ بسبب عدم حصولها على حصة البلاد من الجمارك مع فلسطين وعدم تقديم اية مساعدة مالية (٦٣) ، وكانت قد وعدت بمساعدة مالية قوامها ١٨٠ الف جنيه ينفق منها ١٢٠ الف جنيه على القوات المسلحة ، عن طريق الكابتن بيك مباشرة . الامر الذي رفضته الحكومة ، وتسبب بالمزيد من الاربك ، وتقدم تشرشل الى الامير عبد الله بطلب مباشر لعزل رئيس الحكومة المتهم هو وحكومته بدعم النشاط المناويء للفرنسيين . وطلب تكليف رجل آخر معروف باعتداله . والا فان الحكومة البريطانية تجد نفسها في حل من تعهداتها ومساعداتها (٦٤) ، فعلا استسلم الامير للضغط وقبل استقالة رشيد طليح . وشكلت حكومة جديدة برئاسة مظهر رسلان الذي وافق على اشراف الكابتن بيك على الانفاق العسكري ، وشكلت قسوة عسكرية قوامها ٧٥٠ رجلا (٦٥) .

في هذه الاثناء كان يتجاذب الادارة الكولونيلية تياران ، احدهما يرمي لتجديد الاتفاق مع عبد الله والآخر كان ميالا الى انهاءه والبحث عن حل آخر . وقد توصل لورنس موافق تشرشل الى عمان الى عدد من التوصيات اهمها ، الابقاء على ادارة عبد الله دون الاعلان عن ذلك رسميا . واخراج عدد من السوريين وتخفيض الاعانة الى الامير ونشر بيان يستثنى شرقي الاردن من المواد المتعلقة بالتعهدات البريطانية تجاه الحركة الصهيونية في فلسطين . وتوجيه دعوة للامير لزيارة لندن (٦٦) ، وافق تشرشل على هذه التوصيات وابلغ المندوب

(٦٢) كان لورنس وصموئيل قد اوصيا بتحويل الامير حق انشاء قوة من ٧٥٠ رجلا ووضع اربع سيارات مصفحة في عمان ودفع ٥ الاف جنيه شهريا الى الامير . وقد وافق تشرشل على تشكيل قوة من ٧٥٠ رجلا بالاضافة الى ٥٠٠ شرطي . المصدر السابق ، ص ١٢٤-١٣٥ ورفض تشرشل طلبا من عبد الله في ١٤ ايار ١٩٢١ لزيادة قواته ، اي بعد انفجار عصيان الكورة . راجع دياب ، هنري ، مصدر سابق ص ٢٨٥ .

(٦٣) راجع نص استقالة رشيد طليح من رئاسة مجلس المشاورين لدى الماضي وموسى ، مصدر سابق ، ص ١٦٥ .

(٦٤) المصدر نفسه ، ص ١٦٧ . راجع ايضا موسى ، سليمان ، تأسيس الامارة الاردنية ص ١٣٥ - ١٣٩ .

(٦٥) راجع الماضي وموسى ، ص ١٦٧ - ١٦٨ .

(٦٦) راجع هنري دياب ، مصدر سابق ص ٢٨٦ - ٢٨٧ . كان صموئيل ولورنس ممثلا هذين الاتجاهين ، فالاول كان يعارض بقاء الامير على رأس حكومة شرقي الاردن والثاني يوصى بذلك مع مزيد من التشديد اذائه لاختصاعه اكثر . راجع تأسيس الامارة الاردنية ص ١٤٠-١٤٧ تقارير وتوصيات لورنس وصموئيل بصدد مستقبل الامارة .